محاضرة رقم: 02 التفسير العلمي

يعدّ التفسير وظيفة من وظائف العلم وهدف من أهداف البحث العلمي. بل إنّ مصطلح التفسير هو المصطلح الأكثر استخداما في مجال البحث العلمي، خصوصا في عصرنا الحالي. الملاحظ في البحوث والأعمال الأكاديمية التي تنجز في شكل مذكرات التخرج ورسائل وأطروحات الطلبة والأساتذة الباحثين، أنها تكاد تكون كلها بحوثا في محاولة تفسير الظواهر والتعرف على الأسباب والعلل.

ارتبط مصطلح التفسير من حيث الاستخدام بنظرية الفيلسوف الأسكتلندي "ديفيد هيوم"(1711-1776) في التفكير العلمي. وذلك في إشارة إلى عملية ربط ظاهرة يراد تفسيرها بظاهرة أخرى، من خلال قوانين عامة. لكن هذا الأسلوب في التفسير تغير مع التطورات التي حصلت في ميدان العلم. وحسب "كارل همبل" فقد أصبح هناك نوعين أو بالأحرى نمطين من التفسير العلمي، التفسير الاستنباطي والتفسير الاحتمالي أو الاستقرائي.

وفقا للنمط الأول تفسر الظاهرة المراد تفسيرها باستنباطها من قانون عام، الذي من سماته الأساسية أنه شامل لكل الحالات التي تقع ضمن مجاله، دون استثناء. كما هو الشأن في تفسير سقوط الأجسام، انطلاقا من قانون الجاذبية. يقتضي منطق هذا النمط من التفسير، أنّ تقود المقدمات بالضرورة إلى النتيجة التي تطابقها. في حال المقدمات الصحيحة، النتيجة بالضرورة تكون صحيحة. وإذا كانت المقدمات غير صحيحة فالنتيجة كذلك. ولهذا يعتبر هذا النمط من التفسير هو الأقوى، لأن النتيجة لابد أن تكون صحيحة إذا كانت المقدمات صحيحة.

أما في النمط الثاني، أي التفسير الاستقرائي، فليست كل التفسيرات العلمية تبنى على قوانين كلية عامة، بالنظر إلى وجود حالات لا يمكن أن نصل من خلالها إلى تعميم كلي.

طريقتان في التفسير: الاستقراء والاستنباط

يقوم التفكير العلمي عل نمطين أساسيين بقدر ما يبدو مختلفين إلا أنهما متداخلين ومتكاملين في الأخير. مهما التفكير بطريقة الاستنباط والتفكير بطرقة الاستقراء. وقد سبق أن تحدثنا عليهما في الدرس الخاص بالتفسير العلمي لأنهما يعتبران ايضا اسلوبين في تفسير الظواهر.

الاستنباط (La déduction): ويعني استخدام قواعد المنطق للوصول إلى مجموعة من المقدمات" المنطقية"، التي يتعين أن تترتب عنها نتائج بعينها. ويبدأ الاستنباط بنظرية ثم ينتقل إلى الفروض أو الفرضيات المشتقة منها. ويشرع بعد ذلك في اختبار الفرضيات من خلال التنبؤ وعمليات الملاحظة. وتسمى هذه الطريقة في التفكير ايضا بالمنهج الاستنباطي الفرضي (Méthode Hypothéco-déductive).

ويعتبر الكثير أنّ هذا الأسلوب في التفكير، هو الأسلوب العلمي بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنه يركز بالدرجة الأولى على اختبار الفروض.

الاستقراء (L'induction): وهو عكس الاستنباط، إذ يبدأ من ملاحظات معينة، تكون نواة لصياغة تعميمات إمبريقية، تعتبر أساس بناء النظرية. ويعد الاستقراء التحليلي الأكثر شيوعا داخل الدراسات الكيفية في حقل علم الاجتماع. يقتضي الاستقراء باعتباره منهجا في التحليل والبحث، فحص كل حالة في البحث من اجل التحقق من الفرضية. إذ يحاول الباحث الذي يستخدم هذا الأسلوب، صياغة فرضيات عامة من وافع ملاحظة حالات أولية. ثم يتحول إلى فحص الحالات الأخرى بهدف التعرف على الحالات النافية، ثم يعيد صياغة الفرضيات بما يتلاءم مع هذه الحالات النافية. وتنتهي هذه العملية عندما لا تعد هناك حالات أخرى متعارضة. وعندئذ يكون من الممكن صياغة التعميمات.

يرتبط نمط التفكير العلمي الاستنباطي والاستقرائي بشكل مباشر بالفرضيات، باعتبار أنّ صياغة الفرضية في البحث العلمي بشكل عام، يندرج إمّا ضمن المقاربة "الفرض استنباطية" (Hypothéco-déductive) وبالتالي يتم التصريح بعلاقات بين مفاهيم، ثم يتم التحقق منها من خلال الوقائع هل هي صحيحة أم لا. أو يندرج ضمن المقاربة الثانية، أي " الفرض استقرائي" (Hypothéco-inductive)، أين يتم التركيز على الوقائع والصعود نحو مبادئ أو مفاهيم او نظريات. هذا يتوقف على اختيار الباحث، في اتباع نمط التفكير النازل من النظرية إلى الميدان، أو نمط التفكير الصاعد من الميدان إلى النظرية. لأن الأمر سوف يختلف كلية. النمطان لا يتعارضان فيما بينهما، لكن كل نمط له أهدافه الخاصة، إجراءاته ومناهجه وأدواته في التحليل. والشكل الموالي يمثل اتجاه كل نمط.

الاستقراء Induction	الاستنباط Déduction
النظرية ↑ الملاحظة	النظرية ↓ الملاحظة

المراجع:

شافا فرانكفورت، ناش مياز دافيد ناش مياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، تر: ليلى الطويل، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2004.

جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، شبكة الألوكة،

Raymond QUIVY Et Luc Van. CAMPENHOUDT, Manuel de recherche en sciences sociales, DUNOD, 3ème Edition, Paris, 2006,